رجال الأعمال
مصريين
شهرية اقتصادية | السنة السادسة عشر | مارس ٢٠١٧

عامر ..الاستثمارات الأجنبية تدفع الدولار للعودة لمستوياته الطبيعية وانخفاض الأسعار خلال 6 أشهر

جلبرت شاهين الرئيس التنفيذى لـ «أكسا مصر»:

المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغرعلى... رأس إهتمامتنا

جمعية اتصال توفر ١٥٠ فرصة عمل

رجال أعمال يعترضون على إلغاء المناطق الحرة

دبابيس اقتصاديه

لما كانت الظروف المحيطه حول المستثمر المصري ومايعانيه من ظروف وعراقيل تحول بينه وبين دوران عجله الاستثماربالنسبه له ولغيره وعقبات تواجه ومشاكل بينه وبين المنفذين للقوانين الجديدة والسابقه وكيف يكون الدور الامثل لمتطلباته من الحكومه ومساندته وزياده المشروعات التي تطالب بها القياده السياسيه وتوفيرفرص عمل للشباب وبناء مصانع وزياده الانتاج وايضا العمل علي تقليل اومايشبه الاستغناء عن الاستيراد والذي بدوره يعمل علي توفيرالعمله الصعبه والحث علي زيادة التصدير

كان للخبيرالاقتصادي الدكتور محمد سعد الدين رؤي نحوالخروج من عراقيل البيروقراطيه وتقديم افكار واساليب متقدمه وشرح مبسط ومدروس بطريقه مبسطه وطرح حلولا علميه والاستفاده من الخبرات العلميه والعمليه وذلك للاستفاده من جميع الامكانيات المتاحه للمستثمر وايضا من استغلال الموقع الجغرافي لبلدنا الحبيبة مصر.

بقلم الخبيرالاقتصادي

الدكتور : محمد سعد الدين

كالعيث في البيداء يقتلها الظمأ والماء فوق ظهورها محمول فالابل في الصحراء تحمل قرب الماء في الوقت الذي تموت فيه عطشا

هذاهو حالنا في مصر فمصر بلد غنيه بمواردها الطبيعيه في تنوعها وتبينها الا ان هذه الموارد لاتجد الاداره السليمه.

ففي مجال الطاقة تمتلك مصرامكانيات هائلة تؤهلها ان تكون من الدول المصدره للطاقة ان ارادت فنحن نمتلك شمسا ساطعة طوال اليوم لاتتوافر للعديد من بلدان العالم ولكن مازلنا لانستغل هذه الثروةفالشمس ثروة عند من يدركون قيمتها فتوليد الطاقة من اشعة الشمس هو من اهم مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والذي يمكن من خلاله ان ننتج جزء كبيرمن استهلاكنا من الطاقة .

هذا فضلا عن طاقه الرياح فهذان المجالات من المجالات المتعطشة للاستثمار والتي تحتاج الي ان تمتد اليهم يد الاستثمار كما ان مصر من الدول التي تمتلك احتياطيا مهما من البترول الخام فموقع مصر جغرافيا بين دولتين من اكبر دول العالم في انتاج البترول وهي ليبيا في الغرب والسعودية في الشرق يؤكد بما لايدع مجالا للشك بان مصر تزخر باحتياطي هائل من الثروة البترولية.

لماذا لانتوسع في عمليات الاستكشاف في صحراء مصر الشاسعة وسيناء وخليج السويس والبحرين الاحمر والابيض المتوسط وذلك من خلال استقدام الشركات العالمية في هذا المجال من خلال الشراكة كما فعلت دول الخليج التي كانت لا تملك الخبرة او الامكانيات لاستكشاف واستخراج البترول فما كان منها الا ان استعانت بالشركات العالمية للكشف واستخراج البترول وانشاء معامل التكرير من خلال الشراكة مع شركات عالمية.

فدول الخليج لم تخترع العجلة بل اتخذت خطوات منطقية وبديهية في الاعتماد علي الشركات العالمية التي تمتلك الخبرة في هذا المجال في اطار مفهوم الجدوي الاقتصادية ومبدأ

كسبني واكسبك فمن خلال قيام هذه الشركات العالمية بضخ الاستثمارات الهائلة في عمليات الاستكشاف ولاستخراج للبترول وتحملها أعباء التكلفة كاملة يبرر حصولها علي نسبة من عائدات البترول في مقابل حصول الدولة علي جذء من تلك العائدات التي ماكانت لتحصل عليها لولا هذه المشاركة .

من خلال عقود انتفاع تحفظ للدولة استغلالها وحقوقها ايضا وتجاوزت تلك الثغره التي تقول بان وجود شركاء اجانب قد يكون احتلالا اقتصاديا فهذاكلام عفي عليه الزمن وهناك ثروات معدنية هائلة تمتد بطول البلاد وعرضها في المثلث الذهبي وسيناء والصحراء الغربية والصحراء الشرقية من المنجنيز والفوسفات والرخام والجرانيت والرمال السوداء .

الخ كل هذه ثروات هائلة تحتاج الي من ينقب ويبحث عنها ومنذ عشرات السنين ونحن نتكلم عن هذه الثروات ولااحد يتخذ خطوات جاده وفعالة في استثماركل هذه الثروات.

فدولاب العمل في الجهاز الحكومي يرسخ بمفاهيم البيروقراطية والتعقيد التي تؤدي الي تطفيش العديد من المستثمرين.

فنحن نحتاج الي نظره مغايره للاستثمار ياساده فالاستثمار ليس هو قانون استثمارفقط التي باتت ولادته متعثره فمنذ عامين ونحن نتحدث عن قانون للاستثمار وقد تغيرعليه ثلاث وزراء ؟هل هذا يعقل في بلد احوج مايكون الي جذب استثمارات خاصه في ظل مايمربه من ظروف اقتصادية وتغيرات في الاقتصاد العالمي فالاستثمار يحتاج الي مناخ ملائم يتيح للمستثمر السرعة في اصدار التصاريح والتراخيص وان يبدأ استثماره في اقصر وقت وان يكون له الحرية في تحويل امواله وسرعة انجاز وحل منازعاته القضائية فضلا عن سهولة دخوله وخروجه من السوق.

وياتي الاطار التشريعي المتمثل في قانون الاستثمار احد هذه العناصر فما قيمة الشباك الواحد في الوقت الذي تمارس فيه اساليب البيروقراطية والتعطيل من خلاله ومادب منا ببعيد فالمستثمر يستطيع ان يحصل على التراخيص وبدء نشاطة الاستثمار في اقصر وقت ممكن فيجب ان يكون اهم اوليات الحكومة مراعاه مصلحة المستثمر فقبل ان تفكرالحكومة فيما سيعود عليها.

عليها ان تفكر فيما سيعودعلي المستثمر لاننا اذا لم نخدم المستثمر فهناك دول اخري لديها الاستعداد لخدمته اذن لابد من تغير المناخ الي مناخ يتيح النجاح للمستثمر الذي سيعود علي الدولة بفوائد عديده يكفي انه سيسهم في حل مشكله البطالة من خلال توفيره لفرص عمل وتنشيط الدوره الاقتصادية وادخال تكنولوجيا جديدة.

فالاقتصاد المصري احوج مايكون في الفترة الحالية الي افكار مبتكره وخطوات جديدة لكي تدفع به الي الامام فمايحدث علي الساحة السياسية والامنية يظهر تأثيره واضحا علي الساحة الاقتصادية فزيادة الانتاج والانطلاق الي ساحات العمل سيصبح موقف الاقتصاد المصري حرجا